

تفريغ الدرس السابع من التعليق على تراجم من كتاب: "تهذيب التهذيب".

قال الشيخ علي الرّملي - حفظه الله تعالى -:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين، أما بعد: فهذا المجلس السابع من مجالس "تهذيب التهذيب"، والمجلس الثالث من مجالس شرح "الفوائد والقواعد في العلل" للحافظ بن رجب - رحمه الله -

نبدأ بـ "تهذيب التهذيب"، نذكر التراجم التي ذكرها أخونا أبو زيد

رياض:

**الترجمة الأولى:** ترجمة - أحمد بن عبد الله بن علي بن سُويد بن مَنجوف السَّدوسي، المنجوفي، وقد يُنسب إلى جده.

قال المؤلف - رحمه الله -: [٨١]: (خ د س) أي: أخرج له البخاري، وأبو داود، والنسائي (أحمد بن عبد الله بن علي بن سُويد بن مَنجوف السَّدوسي، المنجوفي، وقد ينسب إلى جده.

روى عن: أبي داود الطيالسي، وروح بن عبادة، والأصمعي، وغيرهم.

**وعنه: البخاري، وأبي داود، والنسائي، وأبو عروبة، وابن أبي داود، وابن خزيمة، وابن صاعد، وغيرهم.**

**قال النسائي: "صالح".**

**وقال ابن عساكر: "مات سنة ٢٥٢".**

**قلت: ذكره ابن حبان في "الثقات".**

**وقال ابن إسحاق الحبال: "بصري ثقة".**

هذا الراوي أخرج له البخاري في "الصحيح"، وروى عنه، والبخاري ممن قيل فيه: بأنه لا يروي إلا عن ثقة، وكذلك أبو داود، وقال فيه النسائي: "صالح"، وقد تقدم معنا بأن معنى هذه الكلمة عندهم: أنه صالح في دينه، ولكنها لا تفيدنا من ناحية الحفظ، لا تفيدنا في بيان حاله من ناحية الحفظ، فنحتاج شيئاً زائداً على ذلك، وقال: **(ذكره ابن حبان في "الثقات").**

**وقال الحافظ: وقال ابن إسحاق الحبال: "بصري ثقة" الحبال هذا: هو أبو إسحاق إبراهيم بن سعيد بن عبدالله النعماني، مولا هم المصري، ثقة حافظ متقن، مات سنة (٤٨٢)، وهو من المتأخرين سنة (٤٨٢) من المتأخرين، له**

كتاب "وفيات الشيوخ" طبع منه جزء وفيات المصريين، ونفر سواهم، من سنة (٣٧٥)، هذا الجزء الذي طبع من هذا الكتاب.

وقوله: **(ابن إسحاق)** هنا تصحيف، صوابه: أبو إسحاق، أبو إسحاق الحبال إبراهيم بن سعيد النعماني، قال فيه: **(بصري ثقة)** توثيقه ليس كتوثيق الأئمة المتقدمين؛ كعبدالرحمن بن مهدي، وأحمد بن حنبل، وأبي زُرعة، والدارقطني، وغيرهم، توثيقه كتوثيق ابن عساكر والخليلي، وغيرهما.

فمثل هذا ماذا تقولون فيه بعد أن أعطيناكم هذه المعلومات؟

[أجوبة الطلبة]:

الصقلي يقول: "صدوق"، وأبو زيد كذلك، وعلي البداني كذلك، وأم أفنان [تقول]: "صدوق".

وهو كذلك، يقال فيه: "صدوق" صحيح، نرجع إلى الحافظ ابن حجر في "التقريب" قال - رحمه الله -: "صدوق"؛ فالحكم صحيح.

الترجمة الثانية التي انتقاها أخونا أبو زيد: ترجمة: أحمد بن عبد الرحمن القرشي المخزومي، حجازي.

[٩٢]: (ق) أي: أخرج له ابن ماجه ( أحمد بن عبد الرحمن القرشي

حجازي.

روى عن: أحمد بن محمد بن الوليد الأزرقى، وحكى عن سفيان الثوري ولم

يدركه.

روى عنه: ابن ماجه أيضا) كلمة: (أيضا) تشير إلى أنه قد روى عنه غيره،

فكان ينبغي أن يقول مثلا: روى عنه فلان وفلان، وروى عنه ابن ماجه

أيضا، لكن كلمة أيضا هذه ليست موجودة في "تهذيب الكمال" كما علمنا،

طبعا هذا الكلام الذي عندنا الآن هو اختصار لكلام المزي في "تهذيب

الكمال"، كلمة: (أيضا) هذه غير مثبتة في "تهذيب الكمال"، فيكون قد روى

عنه ابن ماجه.

(قلت:) الكلام الآن لابن حجر (قال الذهبي: "ليس بمشهور" كذا قال،

وقد روى عنه أيضا المحاملي، وقال ابن حبان في "الثقات": "أحمد بن عبد

الرحمن القرشي، المقرئ، كوفي يروي عن أبي نعيم، روى عنه أصحابنا،

فهو هذا، وكان أبا نعيم شيخه في حكاية ابن ماجه")

يعني: لا يوجد فيه جرح ولا تعديل، روى عنه ابن ماجه والمحاملي،  
والحافظ ابن حَجْر يقول بأن أصحاب ابن حِبَّان قد رَووا عنه أيضا.

فماذا تقولون في هذا؟ يعني: روى عنه جمع، ولم يرد فيه توثيق معتبر، فماذا  
تقولون فيه؟

[أجوبة الطلبة]:

- الصقلي يقول: [مقبول] أي: على طريقة الحافظ ابن حَجْر يعني:  
"مقبول" إذا توبع وإلا فلا، أليس كذلك يا صقلي؟ ابن حِبَّان لم  
يوثِّقه، ذكره في ثقاته فقط، مجرد ذكر، ما له تصريح بتوثيقه، نحن  
فرَّقنا بين ذكر ابن حِبَّان له في "الثقات"، وبين توثيقه له.

- أم أفنان تقول: "مجهول الحال".

- الصقلي يقرُّ بأن هذا الكلام الذي ذكره هو على اصطلاح الحافظ ابن  
حَجْر، إذن: مقبول إذا توبع وإلا فلا عند الصقلي.

- يا أبا زيد ماذا تقول؟ طيب أخونا علي البداني يقول: "مجهول  
الحال"، وكذلك أبو زيد يقول: "مجهول الحال" وهو **الصواب**،  
صحيح، وهو "مجهول الحال"، وكذلك الصقلي لم يخطئ على

اصطلاح الحافظ ابن حَجَر قال: "مقبول إذا توبع وإلا فلا"، على نفس اصطلاح الحافظ ابن حَجَر يذكر هذه الكلمة فيمن كان "مجهول الحال"، نعم، وهو الصواب فيه -إن شاء الله-.

الترجمة الثالثة التي ذكرها أخونا أبو زيد: ترجمة: أحمد بن عُبَيْد بن ناصح.

قال -رحمه الله-: (د) أي: أخرج له أبو داود (أحمد بن عبيد بن ناصح بن بَلَنْجُر البغدادي) هكذا ضبطها (بَلَنْجُر) كذا ضبطها السَّمْعَانِي فِي "الأنساب" (أبو جعفر النحوي، المعروف بأبي عَصِيدَة).

روى عن: أبي عامر العَقْدِي، وأبي داود الطيالسي، والواقدي وغيرهم. وعنه: عبد الله بن إسحاق الخراساني، وأبو بكر محمد بن جعفر الأدمي، والقاسم بن محمد الأنباري، وغيرهم.

قال ابن عَدِي: "حدث عن الأصمعي، ومحمد بن مصعب بمناكير" أي: بأحاديث منكورة، لفظ ابن عَدِي فِي "الكامل" قال: يحدث عن الأصمعي، ومحمد بن مصعب ما لا يحدث به غيره"، يعني: منكرات لا يتابع على روايته عنهما (مات بعد السبعين ومئتين، روى أبو داود في

"السنن" عن أحمد بن عبيد، عن محمد بن سعد كلاما، فقيل: هو هذا) وربما لا يكون هو.

(قلت: وقال الحاكم أبو عبد الله: "هو إمام في النحو، وقد سكت مشايخنا عن الرواية عنه".

وقال ابن حبان في "الثقات": "ربما خالف".

وقال ابن عدي: "هو عندي من أهل الصدق" ابن عدي بعدما ذكر له بعض المنكرات قال: "وأبو عبيدة مع هذا كله من أهل الصدق"، أي: أنه لا يكذب، أو لا يتعمد الكذب؛ هذا معنى قوله بأنه "من أهل الصدق" أنه لا يكذب، أو لا يتعمد الكذب، وهذا لا يعني: أنه ثقة أو صدوق مثلا، لا، هذا ينفي عنه الكذب، أو تعمد الكذب، هذا وحده لا يكفي في توثيق الرجل.

(وقال النديم: كان مؤدب المنتصر) يعني: كان معلما ومؤدبا لأحد أبناء الخلفاء.

(وأورد الذهبي عنه في ترجمة الأصمعي حديثا منكرا، وقال: "أحمد بن عبيد: ليس بعمدة").

الآن عندنا فيه كلام ابن عَدِي، وكلام الحاكم أبي أحمد قال: **"لا يتابع في جل حديثه"**، نعم يا علي هذه في ترجمة مَنْ قال هذا الذهبي: صويلح الحديث؟ في ترجمة أحمد بن عبيد أم الذي قبله؟ أحمد بن عبيد بن ناصح قال: صويلح الحديث، نعم صويلح الحديث أيضا لا يحتج به، لا يعتمد عليه، إذن: الجرح فيه مفسر في كلام أبي أحمد الحاكم قال: **"لا يتابع في جل حديثه"** أي: في أكثر أحاديثه؛ أكثر أحاديثه لا يتابع عليها من قبل الثقات، هذا دليل على ماذا؟ على أنه يأتي بروايات ليست معتمدة، وليست صحيحة، فيكثر من الغرائب، فإذا أكثر من الغرائب ولم يتابعه المحدثون عليها، فهنا تكون روايته ضعيفة.

فمثل هذا ماذا يقال فيه؟

[أجوبة الطلبة]:

- يقول أخونا علي البداني: قال الشيخ الألباني: "كأن ابن حَبَّان وابن عدي رأيا أنه لا يتعمد الكذب، ولكن يخطئ ويهم، مع احتمال أن يكون البلاء في كثير من مناكيره من محمد بن مصعب، فإنه ضعيف يروي المناكير، واتهمه بعضهم"، فأما الأصمعي فتحة". [قال الشيخ]: إذن: بما أنه

يروى المناكير عن الأصمعي، وعن محمد بن مصعب، وإن كانوا قد اتهموا محمد بن مصعب، لكن لو كانت المناكير من محمد بن مصعب، لما أتى بمناكير عن الأصمعي، وعن غيره كذلك، إذن: تحميل العهدة في رواية المناكير على محمد بن مصعب ترد في حال أن يكون قد تفرد بالمناكير عن محمد بن مصعب فقط، ونقول بأن محمد بن مصعب متكلم فيه، إذن: يتحملها محمد بن مصعب، لكن إذا وجدنا له مناكير عن غير محمد بن مصعب أيضا، إذن: فتكون المناكير منه أيضا، وليست فقط من محمد بن مصعب، الأصمعي ثقة، إذن: من أين جاءت المناكير التي يرويها عنه؟ من قبله، مع قول أبي أحمد الحاكم أيضا "لا يتابع في جل حديثه" كلام الحاكم هنا الكبير لا يعني ذلك أنه في روايته عن محمد بن مصعب فقط، في جل حديثه: في أكثر أحاديثه عن محمد بن مصعب وعن غيره، إذن: فالرجل هو نفسه من قبله تخرج المناكير .

- قال الصقلي: ضعيف له مناكير.

- [قال أحد الطلبة]: قال الذهبي في "المغني في الضعفاء": "صويلح"،

أي: إنه في مرتبة الصدوق، أما قول ابن عدي: "له مناكير".

كلمة "صويلح" ليست في مرتبة صدوق، صويلح أنزل من مرتبة صدوق، صويلح لا يحتج به، وإن كانت هي كلمة تعديل، لكن من أدنى مراتب التعديل التي لا يحتج بصاحبها، أما قول ابن عدي: "له مناكير" فالعبارة الكاملة لابن عدي كما في "الكامل في الضعفاء": "فهو مع هذا كله من أهل الصدق"، وعبارة: "له مناكير ليست بجرح كما أفاده العلامة الألباني -رحمه الله- في "الصحيحة"، ولا يخفى على طالب العلم أن قوله: "فيه مناكير"، ليس بمعنى "منكر الحديث" فإن الأول معناه: أنه يقع أحيانا في حديثه مناكير، صحيح، والآخر معناه: أنه كثير المناكير، فهذا لا يحتج به بخلاف الأول فهو حجة عند عدم المخالفة كما ذكرنا، ولذلك احتج به مسلم، وأما البخاري فإنما روى له استشهادا ومتابعة كما أفاده الحافظ في مقدمة الفتح.

[قال الشيخ:] هذا من الذي روى له مسلم؟ احتج به مسلم هذا ليس أحمد بن عبيد شخص آخر، نعم صحيح هناك فرق بين اللفظتين بين لفظة "منكر الحديث" و"له مناكير" لا شك، لكن هذا عندنا: روى مناكير، ولم يقولوا: له مناكير فقط، ولم يقتصروا على قولهم: ربما خالف كما قال ابن

حَبَّان، لا، الآن كلمة أبي أحمد الحاكم تشير إلى أن الرجل منكر الحديث،  
وليس له مناكير فقط، إي نعم هناك فرق بين العبارتين.

[قال الطالب]: فالصواب فيه أنه ضعيف.

[قال الشيخ]: نعم يكون ضعيفا، صحيح، الصواب فيه: أنه ضعيف.

[قال أحد الطلبة]: قال فيه الحافظ ابن حَجَر: لين الحديث.

[قال الشيخ]: نعم، صحيح، هو ضعيف يصلح في الشواهد والمتابعات؛  
يصلح للاعتبار.

نعم هو كما قلنا: أكثر رواياته لا يتابع عليها، بما أنه لا يتابع على أكثر  
رواياته، إذن: فلا يحتج به، لا يعتمد عليه، يأتي بغرائب، وهذه الغرائب  
التي تأتي من قبله بما أنه ليس عمدة، وليس بثقة، ولا بحافظ، عندما نحن  
مر بنا كيف يعرفون الراوي الضعيف، قلنا: يقارنون روايته برواية الثقات،  
فينظرون إن وافق الثقات في أكثر روايته؛ يعتمدون عليه، ويقولون  
هو حجة، وما تفرد به بعد ذلك يحتجون به، أما إذا خالف الثقات في أكثر  
رواياته، فهذا يكون ضعيفا عندهم، لا يُحتج به؛ لأن غالبا مثل هذه تكون  
الروايات التي لا يتابع عليها؛ تكون من قبل وهمه وخطئه، لا من قبل  
حفظه وثقته، هذه طريقتهم في معرفة حال الرجل من ناحية الحفظ،

فعندما يقول لك: لا يتابع في جل حديثه، أي في أكثره، إذن: الرجل لا يعتمد عليه في حفظه، هذا المعنى المقصود في هذا، فهو لين الحديث، أي: ضعيف الحديث كما ذكرنا، لا يعتمد عليه كما قال الإمام الذهبي - رحمه الله.

تنبيه - كلمة: "له مناكير" ربما يكون الراوي ثقة وله مناكير فيحتاج به، له مناكير: أي وقع في بعض حديثه بعض الأحاديث المنكرة، ومثل هذا لا يرد حديثه مطلقا إذا كان ثقة وله مناكير، فلا يرد حديثه مطلقا، بل يحتاج به، فكلمة: "له مناكير" ليست ككلمة: "منكر الحديث" منكر الحديث: ضعيف، لا يحتاج به، أما "له مناكير" لا؛ يحتاج به، لكن يُحذر من أحاديثه في حال المخالفة، أو في حال وجدت نكارة في حديثه، تتوقف في حديثه.

أما "منكر الحديث" فلا، لا يحتاج به أصلا.

نكتفي بهذا القدر من "تهذيب التهذيب".

الدرس الثالث من دروس "الفوائد والقواعد في العلل" لابن رَجَب - رحمه الله -

نبدأ في "الفوائد والقواعد في العلل" لابن رَجَب - رحمه الله -، الآن - رحمه

الله - يذكر لنا القسم الأول من أقسام الرجال، ذَكَرَ معرفة مراتب أعيان الثقات

الذين تدور غالب الأحاديث الصحيحة عليهم، وبيان مراتبهم في الحفظ، وذكر من

يرجح قوله منهم عند الاختلاف، ذكر أصحاب ابن عمر، وأصحاب نافع، واليوم

معنا أصحاب عبدالله بن دينار. **عبدالله بن دينار**: هو العَدَوِي، أبو عبد الرحمن

المدني.

قال: (أصحاب عبد الله بن دينار، مولى ابن عمر):

قال أبو جعفر العُقَيْلي: روى شُعْبَة، والثوري، ومالك، وابن عُيَيْنَة، عن عبد الله بن

دينار؛ أحاديث متقاربة) أي: قريب بعضها من بعض (عند شُعْبَة عنه نحو عشرين

حديثاً، وعند الثوري نحو ثلاثين حديثاً، وعند مالك نحوها، وعند ابن عُيَيْنَة بضعة

عشر حديثاً.

وأما رواية المشايخ) أي: الذين ليسوا في درجة الحفاظ الذين تقدم ذكرهم (وأما

رواية المشايخ] عنه ففيها اضطراب، ثم ذكر منهم يحيى بن سعيد، وعبد العزيز بن

الماجشون وسُهَيْلاً، وابن عَجْلان، ويزيد بن الهاد، وهؤلاء الثلاثة رووا عن عبد الله

بن دينار، عن أبي صالح، عن أبي هريرة حديث "الإيمان بضع وسبعون شعبة"، قال: ولم يتابعهم أحد ممن سمينا من الأثبات، ولم يتابع عبد الله بن دينار عن أبي صالح عليه أحد.

قال: وقد روى موسى بن عبيدة ونظراؤه عن عبد الله بن دينار أحاديث مناكير، إلا أن الحمل فيها عليهم) أي: النكارة جاءت بسببهم، لا بسبب عبد الله بن دينار (انتهى ما ذكره).

(وحدِيث "الإيمان بضع وستون شعبة" مخرَج في الصحيحين، خرَّجه البخاري من طريق سليمان بن بلال<sup>٢</sup>، وخرجه مسلم، من طريق سهيل<sup>٣</sup>، كلاهما عن عبد الله بن دينار به) ولا يشترط في الحديث الصحيح أن يرويه عن الحافظ حافظ مثله، بل لو رواه شيخ ثقة يُقبل حديثه، كما مرَّ معنا في شرح "الباعث"، وهذا المذهب قريب من مذهب البرديجي الذي مرَّ معنا في "الباعث"، أنه يذكر الحديث إذا رواه حافظ عن حافظ يكون مقبولا عنده، وإذا رواه الثقة يسميه شاذًا، هذا مر معنا في

---

<sup>١</sup> مسلم: ٣٥، والنسائي: ٥٠١٩ - ٥٠٢٠ كلاهما من طريق سليمان بن بلال.

<sup>٢</sup> رقم: ٠٩.

<sup>٣</sup> رقم: ٣٥.

"الباعث" هذا المبحث، لا يشترط في الحديث الذي يعتمد عليه أن يكون من رواية الحافظ عن الحافظ، إذا رواه الثقة عن الثقة يكون مقبولاً، وليس من شرطه أن يكون الراوي حافظاً؛ لذلك البخاري ومسلم أدخلوا هذا الحديث في "صحيحهما".

قال ابن رَجَب: (وحدِيث "الإيمان بضع وستون شُعْبَةً" مخرج في الصحيحين، خرجه البخاري من طريق سليمان بن بلال، وخرجه مسلم، من طريق سهيل، كلاهما عن عبد الله بن دينار به) وسليمان بن بلال وسهيل ليسا من الحفاظ الذين عدَّهم بداية.

(وقول العُقَيْلي: لم يتابع عليه، يشبهه كلام القَطَّان وأحمد والبرديجي، الذي سبق ذكره في أن الحديث إذا لم يتابع راويه عليه؛ فإنه يتوقف فيه، أو يكون منكراً) هذا مذهب لبعض العلماء: الحديث إذا لم يكن من الحفاظ، ولم يتابع على حديثه؛ يتوقف فيه أو يكون منكراً، وهذا مر معنا بحثه في مبحث الشاذ ومبحث المنكر في شرح "الباعث الحثيث"، وقلنا: هذا كله خطأ، والصواب: أن الحديث إذا رواه الثقة عن الثقة يكون مقبولاً كما هو مذهب جمهور أهل الحديث.

(وقد سبق أيضاً كلام أحمد في حديث "النهي عن بيع الولاء وعن هبته".)

وقال البرديجي: أحاديث عبد الله بن دينار صحاح من حديث شعبة ومالك وسفيان

الثوري، ولم يزد على هذا. ولم يذكر ابن عيينة معهم، كما ذكره العُقَيْلي) هذه صحاح

من حيث القوة في الصحة، أي: إنها صحيحة صحة قوية، أما إن أراد بأنها هي

صحاح، وغيرها ليست بصحاح، فلا يُسَلَّم له هذا، فإن الثقات الذين رووا عن

عبد الله بن دينار كثير، وقد أدخل الإمام البخاري والإمام مسلم في "صحيحهما"

رواية الكثير من الثقات عن عبد الله بن دينار.

ثم قال - رحمه الله -: (أصحاب سعيد بن أبي سعيد المقبري) هو سعيد بن كيسان

المقبري، أبو سعيد المدني، ثقة يروي عن أبيه عن أبي هريرة، ويروي عن أبي هريرة

مباشرة، ويروي عن أبيه الذي هو كيسان عن أبي هريرة.

(قال عبد الله بن أحمد: قال أبي) أي: أحمد ابن حنبل (أصح الناس حديثاً عن سعيد

المقبري ليث بن سعد) الليث بن سعد: الفهمي، الحافظ، إمام أهل مصر في زمنه،

وهذا القول أيضاً قاله ابن خراش (وعبيد الله بن عمر يقدم في سعيد) الآن صار

---

<sup>٤</sup> البخاري: ٢٥٣٥ من حديث شعبة عن عبد الله بن دينار، ومسلم: ١٥٠٦ من حديث سليمان بن بلال

عن عبد الله بن دينار.

عندنا الليث بن سعد وعبيد الله بن عمر من أقوى مَنْ روى عن سعيد بن أبي سعيد  
المقبري.

(وقال يحيى بن سعيد: ابن عجلان لم يقف على حديث سعيد المقبري، ما كان عن  
أبيه عن أبي هريرة، وما روى هو عن أبي هريرة) أي: لم يميز بين الروایتين، صار  
يخلط فيها ابن عجلان في روايته عن سعيد المقبري، سعيد المقبري كما تقدم معنا  
[أنه] يروي عن أبيه عن أبي هريرة، ويروي عن أبي هريرة مباشرة، بعض الأحاديث  
يروها عن أبيه عن أبي هريرة ولم يسمعها من أبي هريرة، والبعض الآخر يرويه عن  
أبي هريرة مباشرة، سمعه من أبي هريرة، فابن عجلان لم يحفظ أحاديث سعيد هذه،  
فلم يميز بين ما رواه سعيد عن أبيه عن أبي هريرة، وما رواه سعيد عن أبي هريرة  
فخلط بينها، هذا معنى كلام يحيى - رحمه الله -.

قال: (وقال يحيى بن سعيد: ابن عجلان لم يقف على حديث سعيد المقبري، ما كان  
عن أبيه عن أبي هريرة، وما روى هو عن أبي هريرة. أضعفهم عنه، يعني: عن  
المقبري حديثاً؛ أبو معشر) نجیح بن عبد الرحمن السّندي، هو في نفسه ضعيف  
أصلاً.

وقال: (وقال عبد الله - أيضاً-: قال أبي: بلغني عن يحيى بن سعيد قال: لم يقف  
ابن عجلان على حديث سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة. فترك أباه، فكان  
يقول: سعيد المقبري عن أبي هريرة) فأخذ يحدث بها، بهذه الطريقة كلها، لم يميز ما

رواه سعيد عن أبيه عن أبي هُرَيْرَةَ، وسعيد عن أبي هُرَيْرَةَ فأخذ يحدث بها كلها عن سعيد المَقْبُرِي عن أبي هُرَيْرَةَ.

(وأصح الناس عن سعيد المَقْبُرِي؛ ليث بن سعد، يفصل ما روى عن أبي هُرَيْرَةَ، وما عن أبيه عن أبي هُرَيْرَةَ، وهو ثبت في حديثه جداً.)

وقال ابن المديني: الليث وابن أبي ذئب ثبتان في حديث سعيد المَقْبُرِي) ابن أبي ذئب:

هو محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب، ثقة فقيه فاضل، إذن: فينبغي الحذر من رواية

محمد بن عَجَلان عن سعيد المَقْبُرِي عن أبي هُرَيْرَةَ، فقد خلط ابن عَجَلان فيها.

ثم قال: (أصحاب الزُّهْرِي: سبق أنهم خمس طبقات) قد تقدم وذكرناهم وقرأناهم

في الدرس الماضي (وهم خلق كثير يطول عددهم)، وذلك أن الزُّهْرِي - رحمه الله -

كان إماماً حافظاً، وكان مكثراً من التحديث، فتلاميذه كثر (واختلفوا في أثبتهم

وأوثقهم: فقالت طائفة: مالك) أي: مالك بن أنس، إمام دار الهجرة (قاله أحمد في

رواية، وابن مَعِين) قالوا: مالك أثبت من روى عن الزُّهْرِي.

(وذكر الفلاس أنه لا يُختلف في ذلك) أي: في أن مالكا أثبت من روى عن الزُّهْرِي.

(قال أحمد في رواية ابنه عبد الله: مالك ثم ابن عِيْنَةَ، قال: وأكثرهم عنه رواية يونس

وعُقَيْل ومَعْمَر، وقال: يونس وعُقَيْل يؤديان الألفاظ) هذا من حيث كثرة الرواية،

أما من حيث الإتيان والثقة فقالوا: مالك ثم ابن عِيْنَةَ، أما من حيث كثرة الرواية

فقالوا: يونس وهو ابن يزيد الأيلي، وعُقَيْل وهو ابن خالد الأيلي، ومَعْمَر: هو ابن

راشد، وقال: (وعُقيل يُؤديان الألفاظ) أي: يؤديانها باللفظ، يذكران الألفاظ كما سمعها.

(وقال أبو حاتم الرازي: مالك أثبت أصحاب الزُّهري، فإذا خالفوا مالكا من أهل الحجاز حُكم لملك. وهو أقوى في الزُّهري من ابن عُيَينة، وأقل خطأ منه. وأقوى من مَعْمَر وابن أبي ذئب) ابن أبي ذئب: هو محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث ابن أبي ذئب، ثقة فاضل فقيه - رحمه الله -.

(وقال يحيى بن إسماعيل الواسطي: سمعت يحيى بن سعيد القَطَّان، وذكر يوماً أصحاب الزُّهري فبدأ بمالك في أولهم، ثم ثنى بسفيان بن عُيَينة، ثم ثلث بمَعْمَر، وذكر يونس بعده) وهؤلاء كلهم تجد البخاري ومسلماً قد اعتمدا عليهم في أحاديث الزُّهري، فيخرجان أحاديث الزُّهري من طريق هؤلاء الأئمة الحفاظ.

(وقالت طائفة: أثبتهم ابن عُيَينة، قاله ابن المديني، وتناظر هو وأحمد في ذلك) هنا حصل خلاف بينهم، فبعضهم يقدم مالكا على ابن عُيَينة، وبعضهم يقدم ابن عُيَينة على مالك (وبين أحمد أن ابن عُيَينة أخطأ في أكثر من عشرين حديثاً عن الزُّهري، وأما مالك فذكر له مسلم في كتاب "التمييز" عن الزُّهري ثلاثة أوهاام) طبعا هنا المسألة تكون نسبية، الآن هذه المقارنة تكون نسبية، الآن ننظر مثلا إذا روى مالك مائة حديث، وروى ابن عُيَينة مائة حديث فوهم ابن عُيَينة في عشرين حديثاً عن الزُّهري، ووهم مالك في ثلاثة أحاديث عن الزُّهري، فيكون الترجيح لمن؟ للإمام

مالك؛ لأن الإمام مالكا يكون أحفظ في مثل هذا، لكن إذا روى ابن عُيَيْنة مثلاً عن الزُّهْرِي ألف حديث، وأخطأ في عشرين، وروى مالك عن الزُّهْرِي مائة حديث وأخطأ في ثلاثة، هنا كيف سيكون الفرق؟ المسألة مسألة نسبية، وهنا نرجح رواية ابن عُيَيْنة على رواية مالك، هكذا تكون المقارنة لكن (وذكر أبو بكر الخطيب له وهمين عن الزُّهْرِي، وأحدهما ذكره مسلم) يعني: ثلاثة ذكرها مسلم واثنان ذكرها الخطيب البغدادي، وواحد من الاثنين التي ذكرها الخطيب ذكرها مسلم، إذن: المجموع الذي وهم فيه مالك أربعة، بينما ابن عُيَيْنة أكثر من عشرين حديثاً وهم فيها عن الزُّهْرِي، والظاهر أنهما متقاربان في نسبة الأحاديث التي يرويانها عن الزُّهْرِي.

(وقال يحيى بن سعيد: ابن عُيَيْنة أحب إلي في الزُّهْرِي من مَعْمَر.

ونقل عثمان الدَّارمي عن ابن مَعِين عكس ذلك.

وقالت طائفة: أثبتهم مَعْمَر، وأصحهم حديثاً، وبعده مالك) هذا قول ثالث الآن يقدم مَعْمَر، ثم بعده يأتي مالك.

(قاله أحمد في رواية ابن هانئ عنه، وقال ابن أبي خيثمة: سمعت يحيى بن مَعِين يقول: أثبت أصحاب الزُّهْرِي مالك ومَعْمَر ويونس، كانوا عالمين به، قال: وحدثنا إبراهيم بن المنذر، قال: سمعت ابن عُيَيْنة يقول: أخذ مالك ومَعْمَر عن الزُّهْرِي عرضاً، وأخذت سماعاً) عرفنا ما هو العرض وما هو السماع، السماع: يسمع من

لفظ الشيخ، العرض: يقرأ أحد الحضور على الشيخ، والشيخ يقر ذلك، صحيح أن هذا لا يؤثر من حيث التقديم في صحة الرواية عن الشيخ.

(فقال يحيى بن معين: لو أخذنا كتاباً لكانا أثبت منه، يعني: من ابن عيينة) يعني: هذا لا يؤثر، سواء أخذنا عرضاً، سماعاً، كتابة؛ لا يؤثر فيها أقوى منه على جميع الحالات.

(قال: وسمعت يحيى يقول: ما أحد أحب إلي من سفيان ويونس ومعمّر وعقيل يعني: في الزُّهري، وقد كان يونس وعقيل عالمين به.

وسمعت يحيى يقول: معمّر أثبت في الزُّهري من سفيان.

وذكر بإسناده عن يونس قال: كان عقيل يصحب الزُّهري في حضره وسفره) لاحظ

هنا إشارة إلى ماذا؟ يشير إلى طول الملازمة، طول الصحبة، إيش قال هنا؟

قال: (وذكر بإسناده عن يونس قال: كان عقيل يصحب الزُّهري في حضره وسفره)

لكي تعرف كيف يرجحون بين الرواة.

(وقال إبراهيم بن الجُنيد: سئل يحيى بن معين وأنا أسمع: من أثبت الناس في

الزُّهري؟).

قال: مالك، ثم معمّر، ثم عقيل، ثم يونس، ثم شعيب، والأوزاعي والزُّبيدي)

الزُّبيدي: محمد بن الوليد الزُّبيدي، الحمصي، ثقة ثبت من كبار أصحاب الزُّهري

(وابن عيينة، فكل هؤلاء ثقات. قيل له: أيما أثبت، سفيان أو الأوزاعي؟ فقال:

الأوزاعي أثبت، والزبيدي أثبت منه، يعني: من ابن عيينة، قال: ومحمد بن أبي حفصة: ضعيف الحديث) آراء مختلفة.

قال: (قال: وسمعت يحيى بن معين يقول: يونس شهد الإملاء من الزُّهري للسلطان، وشُعيب شهده -أيضاً-).

قال: وعبد الرحمن بن نمر عن الزُّهري: (ضعيف الحديث) يونس سمع إملاء من الزُّهري، عندما كان يملي على السلطان، وكذلك شُعيب.

(وقال عبد الله بن الإمام أحمد عن يحيى بن معين، قال: ابن أبي ذئب عرض على الزُّهري) يعني: ابن أبي ذئب سمع من الزُّهري عرضاً (وحدثه عن الزُّهري ضعيف، ثم قال: يضعفونه في الزُّهري).

وسئل الجوزجاني: الجوزجاني هذا: إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني، أبو إسحاق، له كتاب "أحوال الرجال"، إمام حافظ ثقة، إلا أنه كان ناصبياً -رحمه الله-، الناصبة: هم الذين ينصبون العدا لآل البيت (وسئل الجوزجاني: من أثبت في الزُّهري؟ قال: مالك من أثبت الناس فيه، وكذلك أبو أويس) هو عبد الله بن عبد الله بن أويس، أبو أويس الأصبحي، المدني قال فيه الحافظ: "صدوق يهم"، خرج له مسلم عن الزُّهري ولم يخرج له البخاري أصلاً (وكان سماعهما من الزُّهري قريباً من السواء إذ كانا يختلفان إليه جميعاً، ومعمراً، إلا أنه يهم في أحاديث، ويختلف الثقات من أصحاب الزُّهري، فإذا صحت الرواية عن الزبيدي فهو من أثبت الناس فيه،

وكذلك شُعَيْب) شُعَيْب بن أبي حمزة (وعُقَيْل) ابن خالد (ويونس) بن يزيد الأيلي (بعدهم، ويونس بعدهم، وعبد الرحمن بن خالد بن مسافر والليث بن سعد، فأما الأوزاعي فربما يهم عن الزُّهْرِي، وسفيان بن عُيَيْنَةَ كان غلاماً صغيراً حين قدم عليهم الزُّهْرِي، وإنما أقام يعني: الزُّهْرِي تلك الأيام مع بعض ملوك بني أمية بمكة أياماً يسيرة، وفي حديثه يعني: ابن عُيَيْنَةَ عن الزُّهْرِي اضطراب شديد. وسفيان بن حسين وصالح بن أبي الأخضر، وسليمان ابن كثير متقاربون في الزُّهْرِي، يعني: في (الضعف) هؤلاء الثلاثة؛ روايتهم عن الزُّهْرِي ضعيفة، روايتهم عن الزُّهْرِي ضعيفة لا تصح، الآن هو ينتقد الروايات ويبين لك من أوثق ممن في الزُّهْرِي، وماذا انتقد على بعضهم من الروايات.

(فأما ابن أبي ذئب فقد كان له معه صحبة إلا أنه يحكى عنه أنه لم يسمع من الزُّهْرِي، ولكن عرض عليه، والزُّبَيْدِي وشُعَيْب لزمه لزوماً طويلاً) لاحظ الآن، هذه ذكرها لماذا؟ للشاء عليها ولتقوية روايتها عن الزُّهْرِي قال: (لزمه لزوماً طويلاً، إذ كانا معه في الشام في قديم الدهر، وعُقَيْل قد سأله عن مسائل كثيرة، تدل على خُبر به، وكذا أبو أويس لزمه سنة وستين، فما وجدت من حديث يحكى عن الزُّهْرِي ليس له أصل عند هؤلاء فتأن في أمره) يعني: هؤلاء الذين ذكرهم أنفا هم من الحفاظ الثقات الكبار الذين جمعوا أحاديث الزُّهْرِي، فإذا لم تجده عندهم لم يروه واحد من هؤلاء فتأنى في أمره، توقف فيه، وانتبه وانظر إليه وتأمل، ربما يكون صحيحاً وربما

يكون خطأ، إذ إن أصحاب الزُّهري كثير، فلماذا أعرضوا عنه جميعاً ولم يروه إلا -  
مثلاً- ابن إسحاق، تحتاج أن تتأمل وتنظر في مثل هذا.

(وابن إسحاق روى عن الزُّهري إلا أنه يمتنع حديث الزُّهري بمنطقه حتى يعرف  
من رسخ في علمه أنه خلاف رواية أصحابه عنه) يعني: أنه يأتي بروايات عن  
الزُّهري غير معروفة وليست على طريقة رواية أصحابه عنه.

(وإبراهيم بن سعد صحيح الرواية من الزُّهري).

وذكر قوماً رَووا عن الزُّهري قليلاً أشياء يقع في قلب المتوسع في حديث الزُّهري  
أنها غير محفوظة. منهم، بُرد بن سنان، وروح بن جناح، وغيرهما، انتهى كلام  
الجوزجاني) كلام عالم، حافظ كبير، يتكلم بعلم ومعرفة وإحاطة بأحاديث الزُّهري  
-رحمه الله-.

(وكان الإمام أحمد سيء الرأي في يونس بن يزيد جداً. وقدم عليه مَعْمَرًا، وَعُقَيْلًا،  
وَشُعَيْبَ بن أبي حمزة، وقال: عُقَيْل وإبراهيم بن سعد عن الزُّهري أقل خطأ من  
يونس. وقال: إسماعيل بن أمية ثبت في الحديث، وهو أحب إلي حديثاً من أيوب بن  
موسى، وكان ابن عمه.

وقال: الذي صح هُشَيْم عن الزُّهري أربعة أحاديث، ذكر منها حديث الإفك،  
وسنذكر كلام أحمد في يونس في موضع آخر -إن شاء الله تعالى-) يعني: هُشَيْم ما  
صح له في روايته عن الزُّهري إلا أربعة أحاديث فقط.

(وأما ابن إسحاق وابن أخي الزُّهري فتكلم أحمد في حديثهما عن الزُّهري وليَّته.  
وقال: موسى بن عقبة ما أراه سمع من ابن شهاب، إنما هو كتاب نظر فيه.  
وقال ابن مَعِين: الأوزاعي في الزُّهري ليس بذلك، أخذ كتاب الزُّهري من الزُّبيدي)  
روايته عنه في الصحيحين؛ رواية الأوزاعي عن الزُّهري (ذكره يعقوب بن شيبه من  
طريق أبي داود عنه، ثم قال يعقوب: الأوزاعي ثقة ثبت إلا روايته عن الزُّهري  
خاصة فإن فيها شيئاً) فيها شيء تنزلها عن مرتبة رواية الأئمة الذين ذكروا مقدماً  
كمالك ومَعمر وابن عُيَّنة وغيرهم، لكن لا تنزله عن مرتبة الاحتجاج، يحتج به  
فروايته عن الزُّهري موجودة في الصحيحين.  
(وقال أبو حاتم الرازي: الزُّبيدي أثبت من مَعمر في الزُّهري خاصة، لأنه سمع منه  
مرتين) هذه من طرق الترجيح أيضاً عندهم: الذي يسمع من الشيخ مرة واحدة لا  
تكون روايته كرواية الذي يسمع منه مرتين أو ثلاث.  
(وقال ابن المبارك وابن مهدي: يونس بن يزيد كتابه صحيح.  
وقال نُعيم بن حماد: سمعت ابن عُيَّنة، يقول: كان زياد بن سعد عالماً بحديث  
الزُّهري.  
وقال عبد الله بن أحمد: (ثنا) إسحاق بن موسى الأنصاري، (ثنا) الوليد بن مسلم،  
قال: سمعت الأوزاعي يفضِّل محمد بن الوليد الزُّبيدي على جميع من سمع من  
الزُّهري.

وقال أحمد في رواية ابنه عبد الله: ابن أبي ذئب سمع من الزُّهري، ويزيد بن أبي حبيب لم يسمع من الزُّهري، إنما هو كتاب.

ونقل عثمان بن سعيد عن يحيى بن معين، قال: مَعْمَرُ أَحِبُّ إِلَيَّ مِنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ يَعْنِي: فِي الزُّهْرِيِّ.

قال: وابن جريح ليس بشيء في الزُّهري، وابن إسحاق ليس به بأس، وهو ضعيف الحديث عن الزُّهري، والماجشون ليس به بأس، ومحمد بن أبي حفصة صويلح ليس بالقوي، وأسامة بن زيد في الزُّهري ليس به بأس، وابن أخي الزُّهري ضعيف، وزياد بن سعد في الزُّهري ثقة، وسليمان بن موسى في الزُّهري ثقة.

وقال الدارقطني: أبو أويس في بعض حديثه عن الزُّهري شيء).

هذا كله يعتبر لك كالمراجع عندما تمر بك روايات لهؤلاء في كتب الحديث؛ ترجع إلى هذا المراجع وهذا الكتاب، كي تنظر في رواية كل واحد عن الزُّهري، كي ترجح بينها عند الاختلاف.

ثم ذكر المؤلف -رحمه الله-: (أصحاب يحيى بن أبي كثير، وأصحاب هشام بن عروة، وأصحاب ابن جريح، وأصحاب عمرو بن دينار، وأصحاب الحسن البصري، وأصحاب محمد بن سيرين، وأصحاب ثابت البناني، وأصحاب قتادة بن دعامة السدوسي، وأصحاب أيوب السختياني، وأصحاب شعبة، وأصحاب مَعْمَرُ

ابن راشد، وأصحاب حماد سلمة، وأصحاب الشعبي، وأصحاب أبي إسحاق السبّعي، وأصحاب إبراهيم بن يزيد النخعي، وأصحاب الأعمش، وأصحاب منصور ابن المعتمر، وأصحاب سفيان بن سعيد الثوري، وأصحاب مكحول الشامي، وأصحاب الأوزاعي، وأصحاب بكير بن عبد الله الأشج، وأصحاب يزيد بن أبي حبيب، ذكرهم جميعا، ونقل أقوال أئمة الحديث فيهم).

فعندما تمر بك رواية أحد هؤلاء الأئمة، ويختلف الرواة عنه ؛ ترجع إلى هذا المصدر كي تنظر كلام أهل العلم، ولا تنس عند الترجيح مع تقديم الأحفظ ؛ تقديم أيضا الأكثر، فأنت تركز عند اختلاف المحدثين في الرواية عن الراوي، تركز على الحفظ، وترتكز أيضا على الكثرة، وعلى أي: قرينة تنفعك في تقوية إحدى الروايتين على الأخرى.

ثم بعد ذلك نبدأ بالقسم الثاني - إن شاء الله - اختصارا للوقت، فهكذا تكون الفكرة قد وصلتكم، وفهمت المراد من هذا المبحث في هذا القسم.

نكتفي بهذا القدر - إن شاء الله - اليوم، وفي الدرس القادم نبدأ بالقسم

الثاني: في ذكر قوم من الثقات لا يُذكر أكثرهم في أكثر كتب الجرح، وقد ضَعَّف

حديثهم، إما في بعض الأوقات، أو في بعض الأماكن، أو عن بعض الشيوخ.

وهذا القسم أيضا قسم مهم جدا، ويقع بسبب الجهل به كثير من طلبة العلم  
في الأخطاء والأوهام التي تؤخذ عليهم، سبحانك اللهم وبحمدك، أشهد أن لا  
إله إلا أنت، أستغفرك وأتوب إليك.